اسم المصدر : الجزيرة
التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 14121 رقم الصفحة: 18 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 1

خادم الحرمين الشريفين.. ذكرى وإنجازات.. في ست سنوات

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 14121 رقم الصفحة: 18 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 2

الجزيرة - واس

تجاوزت المملكة العربية السعودية في مجال التنمية السقف المخطط لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها (إعلان الألفية) للأمم المتحدة عام (2000) كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة.

وتتميز تجربة المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله بالسعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، الزخم الكبير في الجهود المتميزة بالنجاح للوصول إلى الأهداف المرسومة قبل سقفها الزمني المقرر، والنجاح بإدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة والتاسعة، وجعل الأهداف التنموية للألفية جزءا من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى للمملكة.

ودخلت المملكة ضمن العشرين دولة الكبرى في العالم، حيث شاركت في قمم العشرين التي عقدت في واشنطن ولندن وتورنتو.

وتمكن - حفظه الله - بحنكته ومهارته في القيادة من تعزيز دور المملكة في الشأن الإقليمي والعالمي سياسيا واقتصاديا وتجاريا، وأصبح للمملكة وجود أعمق في المحافل الدولية، وفي صناعة القرار العالمي، وشكلت عنصر دفع قوي للصوت الإسلامي والعربي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماته وهيئاته ومؤسساته.

وتسنمت في السنوات الست الماضية بعمرها القصير في الزمن.. الكبير بما تحقق فيها من إنجازات ومكتسبات شملت كل ركن من أركان المملكة وكل فرد من أفرادها، مراتب عالية متقدمة حيث توالت الإنجازات تلو الإنجازات في مسيرة التطور والنجاح لمصلحة الوطن ورفاهية إنسانه ونمائه، تجسدت فيها أسمى ملامح التلاحم، وسادت بين الشعب وقيادته روح المحبة والتفاهم.

وتحقق لشعب المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خلال ستة أعوام مضت عددا من الإنجازات المهمة، منها إنشاء عدد من المدن الاقتصادية، كمدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة جازان الاقتصادية، ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة، إلى جانب مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض، وكذلك تضاعف أعداد جامعات المملكة من ثماني جامعات إلى ما يقارب ثلاثين جامعة، وافتتاح الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات، وافتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

وانطلاقاً من حرص خادم الحرمين الشريفين المتواصل على تلمس احتياجات أبنائه المواطنين في شتى مناحي الحياة والسعي لتوفير كل سبل الراحة والاطمئنان والعيش الكريم لهم أصدر - حفظه الله - في ربيع الآخر من هذا العام عددا من الأوامر الملكية التي غطت مجمل احتياجات المواطن كدعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره أربعون ألف مليون ريال لتمكينه من إنهاء الطلبات على القروض والتسريع في عملية الحصول على القرض، وإعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية المستحقة عليهم دون أية شروط وإعفاء جميع المقترضين من صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة من قسطين لمدة عامين.

كما صدر أمره الكريم باعتماد بناء خمس مئة ألف وحدة سكنية في كل مناطق المملكة، وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره مائتان وخمسون مليار ريال، وصدر أمره الكريم بدعم رأس مال صندوق التنمية العقارية ورفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من ثلاث مئة ألف ريال ليصبح خمس مئة ألف ريال.

وسعياً منه - حفظه الله - لإيجاد حلول عاجلة لمسألة البطالة ونحوها التي توليها الدولة جل اهتمامها، تم دعم البنك السعودي للتسليف والادخار لتمكينه من تلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة، وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين ليزاولوا أعمالهم بأنفسهم ولحسابهم، وتوفيراً لفرص العمل لهم، وكذلك تنفيذ برامج للتوفير والادخار لذوي الدخول المنخفضة من المواطنين، وتحقيقاً لذلك تم رفع رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ وقدره عشرون ألف مليون ريال، وإضافة الوديعة التي سبق وضعها لدى البنك والبالغ مقدارها عشرة آلاف مليون ريال والصادر بها أمره - حفظه الله - بتاريخ 27-10-1429هـ إلى رأس مال البنك ليصبح مجموع زيادة رأس ماله مبلغاً وقدره ثلاثون ألف مليون ريال.

كذلك إعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض البنك السعودي للتسليف والادخار الخاصة بالأغراض الاجتماعية دون أي شروط، وإعفاء جميع المقترضين من البنك السعودي للتسليف والادخار الخاصة بالأغراض الاجتماعية من قسطين لمدة عامين.

ولتحقيق الاكتفاء لمستحقي الضمان الاجتماعي وما شابههم أمر خادم الحرمين الشريفين برفع الحد الأعلى لعدد الأفراد في الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من (8) أفراد إلى (15) فرداً وتخصيص مبلغ وقدره ألف مليون ريال لهذا الغرض.

وتفعيل البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي ودعمها وتخصيص مبلغ ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون ريال لهذا الغرض.

وكذلك توسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، وذلك من خلال عدة برامج وتخصيص مبلغ مليار ومائتين مليون ريال لهذا الغرض.

كما تمت زيادة مخصص الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة بنسبة (50%) لتصبح سنوياً أربع مئة وخمسين مليون ريال سنوياً.

ودعم الجمعيات التعاونية بمبلغ مئة مليون ريال سنوياً، إضافة إلى إقامة ودعم عدد من المشروعات والبرامج الأخرى.

ومن منطلق أهمية توفير السكن الكريم الملائم للمواطنين، تم دعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان بمبلغ مقداره خمسة عشر ألف مليون ريال.

كذلك شملت الأوامر الملكية الكريمة تثبيت بدل غلاء المعيشة ومقداره (15%) ضمن الراتب الأساسي للمواطنين واعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً كما شملت الأوامر الملكية زيادة المزايا المالية للموظفين من انتداب وبدل نقل ومكافأة نهاية الخدمة إضافة إلى أمره الكريم بتثبيت كل المواطنين والمواطنات المعينين على كل البنود ويتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة، ويشمل من يعمل في الأجهزة الحكومية ويتقاضون رواتبه من خارج الميزانية العامة.

بالإضافة لصرف مكافأة شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.

ورغبة في إيجاد حل لمشكلة البطالة التي يعاني منها بعض المواطنين والمواطنات وجّه خادم الحرمين الشريفين باعتماد صرف مُخصص مالي قدره (ألفا ريال) شهريا للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص.

ولدعم ومساندة الجهاز الأمني بما يعزز قدرته في حفظ الأمن والاستقرار الوطني صدر أمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - إحداث (60) ستين ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية.

وأمر - أيده الله - برفع الوظائف العسكرية المعتمدة بميزانية السنة المالية الحالية 1432-1433هـ التي يشغلها مستحقو الرقبة - وقت صدور الأمر الكريم - من الضباط والأفراد في جميع القطاعات العسكرية والأمنية إلى الرتبة التالية.

وكذلك الأمر بالعفو عن سجناء الحق العام وفق الضوابط المقررة والتسديد عن المطالبين بحقوق مالية وفق الضوابط معينه، وكذلك التسديد عن السجناء المطالبين بديات مترتبة على حوادث السير وفق ضوابط معينة.

وإيماناً من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بأهمية دور الأندية الأدبية والرياضية في تقدم النهضة الشبابية، وسعياً من الدولة في دعمها لتتمكن من أداء واجبها الأكمل لخدمة الشباب والرياضة أمر - حفظه الله - تقديم دعم لجميع الأندية الأدبية بالمملكة مقداره عشرة ملايين ريال لكل ناد.

كذلك تقديم دعم للأندية الرياضية قدره عشرة ملايين ريال لكل ناد من أندية الدوري الممتاز، وخمسة ملايين ريال لكل ناد من أندية الدرجة الأولى، ومليونا ريال لبقية الأندية الرياضية المسجلة رسمياً.

وإيماناً من حكومة خادم الحرمين الشريفين بأهمية دور الجمعيات المهنية المتخصصة ولتحقق أهدافها على الوجه الأكمل

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 14121 رقم الصفحة: 18 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 3

أمر -حفظه الله- بتقديم دعم مالي لكافة الجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها مقداره عشرة ملايين ريال لكل جمعية.

واستشعاراً من الدولة لمسؤوليتها في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، وتنقية المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها صدر أمر خادم الحرمين الشريفين بإنشاء «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» وارتباطها مباشرة به -حفظه الله-.

وتوفيراً للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة للمواطنين وسعياً لأن تَعُمَّ جميع أرجاء البلاد، واستكمالاً لما هو قائمٌ، وتحت الإنشاء من مُدن طبية، ومستشفيات تخصصية ومرجعية، ومستشفيات ومراكز طبية، ومراكز للرعاية الصحية الأولية في كل مناطق المملكة أمر خادم الحرمين الشريفين باعتماد مبلغ ستة عشر مليار ريال لوزارة الصحة لتنفيذ وتوسعة عدد من المدن الطبية والمراكز والمستشفيات، ورغبة في دعم البنية التحتية للقطاع الصحي للإسهام في الجانب الصحي تم رفع الحد الأعلى في برنامج «تمويل المستشفيات الخاصة» في وزارة المالية من خمسين مليون ريال إلى مئتي مليون ريال.

وامتدادا لما قامت عليه المملكة العربية السعودية من تحكيم الشريعة الإسلامية في كل شأن من شؤونها وحرصاً من حكومة خادم الحرمين الشريفين على أن يعكس الإعلام نهج الدولة المُستند إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لتحقيق ذلك في آداب التعامل مع العُلماء صدر أمر خادم الحرمين الشريفين بعدم المساس أو التعرض لسماحة مُفتي عام المملكة، وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار العُلماء، بالإساءة أو النقد.

كذلك صدر أمره الكريم بإنشاء فروع للرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في كل منطقة من مناطق المملكة، وإحداث ثلاث مئة وظيفة لهذا الغرض، واعتماد مبلغ مئتي مليون ريال، وذلك لتلبية احتياجات هذه الفروع.

إضافة الى إنشاء «مجمع فقهي»، ليكون مُلتقىً علمياً تُناقَشُ فيه القضايا والمسائل الفقهية، تحت إشراف هيئة كبار العُلماء.

وحرصا من خادم الحرمين الشريفين على أن تظهر بيوت الله بما يليق بها من البناء والتجهيز والعناية والرعاية لتحقق لها العمارة الحسية والمعنوية، واستشعاراً للمسؤولية الشرعية نحو هذه الأماكن الطاهرة، والنشرف بخدمتها، ولتلمس احتياجاتها صدر أمره الكريم بتخصيص مبلغ خمس مئة مليون ريال لترميم المساجد والجوامع في كل أنحاء المملكة، كذلك بتخصيص مبلغ مئتي مليون ريال لدعم جمعيات تحفيظ القرآن الكريم، إضافة إلى تخصيص مبلغ ثلاث مئة مليون ريال لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

واعتماد دعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمبلغ مئتي مليون ريال لاستكمال بناء مقرات لها في مختلف مناطق المملكة.

ونظراً لأهمية الرقابة على الأسواق، ومراكز البيع في جميع مناطق المملكة، للحد من أي تلاعب، أو زيادات أو مبالغة في الأسعار، تم إحداث خمس مئة وظيفة لوزارة التجارة والصناعة لدعم جهود الوزارة الرقابية.

وحرصا من الدولة على توفير أسباب الحياة الكريمة لأبناء وبنات المواطنين، وإشراكهم في بناء الوطن وخدمته في كافة قطاعاته ومؤسساته؛ «العامة والخاصة»، يضطلع بتفعيلها القطاعان الحكومي والخاص على حدّ سواء، واستكمالاً لما اتخذ من خطوات على المستوى الحكومي صدر التوجيه الكريم بعزم الدولة على المسارعة الفاعلة والجادة في سعودة الوظائف، وأن يقوم القطاع الخاص بواجبه الوطني في هذا الأمر على أكمل وجه، مع استرعاء اهتمام الجميع لهذا المطلب الوطني الملح، بما يسهم في رفع نسبة تشغيل المواطنين.

وكان خادم الحرمين الشريفين قد أصدر خلال السنوات الماضية مجموعة من الأوامر والتوجيهات الكريمة دللت على أن المواطن كان ولا يزال في مقدمة اهتمامات خادم الحرمين الشريفين، فهو يتلمس دائما احتياجات المواطنين ودراسة أحوالهم عن كثب..

وفي هذا السياق ورغبة منه -أيده الله- في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني فقد أمر في 17 رجب 1426هـ بزيادة رواتب جميع فئات العاملين السعوديين في الدولة من مدنيين وعسكريين وكذلك المتقاعدين بنسبة (15 بالمئة) بالإضافة إلى زيادة مخصصات القطاعات التي تخدم المواطنين مثل الضمان الاجتماعي والمياه والكهرباء وصندوق التنمية العقاري وبنك التسليف السعودي وصندوق التنمية الصناعي وتخفيض أسعار البنزين والديزل وإنشاء جامعات وكليات ومعاهد ومدارس جديدة في ربوع الوطن لتيسير أمور المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

وتوالت مبادرات الملك المفدى بإصداره -رعاه الله- أمره في السابع عشر من شهر رجب 1426هـ بتخصيص مبلغ إضافي قدره ثمانية آلاف مليون ريال من فائض إيرادات السنة المالية 1425-1426هـ للإسكان الشعبي في مناطق المملكة وتتم برمجة تنفيذ هذا المشروع على مدى خمس سنوات ليصبح إجمالي المخصص لهذا الغرض عشرة آلاف مليون ريال.

كما صدرت التوجيهات الملكية بعد ذلك بزيادة رأس مال بعض صناديق التنمية بمبلغ (25) مليار ريال وذلك على النحو التالي.. زيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره تسعة آلاف مليون ريال ليصبح حوالي اثنين وتسعين ألف مليون ريال ورأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ إضافي قدره ثلاثة آلاف مليون ريال ليصبح ستة آلاف مليون ريال لدعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين وأصحاب المهن والمنشآت المتوسطة والصغيرة.

وزيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ ثلاثة عشر ألف مليون ريال ليصبح عشرون ألف مليون ريال.

وتم دعم صندوق الاستثمارات العامة بمبلغ 20 مليار ريال في ميزانية العام المالي 1427-1428هـ.

واستكمالاً لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم بميزانية العام المالي 1428-1429 (2008م) تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ خمسة وعشرين ألف مليون ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية اعتباراً من العام المالي السابق لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار.

كذلك صدرت التوجيهات الكريمة لوزارة المالية بإيداع مبلغ عشرة آلاف مليون ريال لحساب بنك التسليف والادخار بهدف تمكين البنك من زيادة عدد القروض الاجتماعية والأسرية الممنوحة لذوي الدخول المحدودة بالإضافة إلى ما يقوم به البنك من تقديم دعم للمنشآت الصغيرة والناشئة.

وفي هذا الإطار أيضا صدرت في جمادى الآخرة 1431هـ موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على دعم الصندوق الصناعي بمبلغ عشرة آلاف مليون ريال ليصبح رأسمال صندوق التنمية الصناعية السعودي 30 مليار ريال.

وتواصل مع الصناديق الأخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية وستسهم هذه القروض - بإذن الله - في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

كما تواصلت مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله لتوفير سبل العيش الكريم لأبناء الوطن حيث قرر مجلس الوزراء في شهر محرم 1429هـ إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي الدولة ومستخدميها ومتقاعديها بنسبة تراكمية قدرها خمسة في المئة لمدة ثلاث سنوات إضافة إلى تحمل الدولة خمسين في المئة من رسوم الموانئ ورسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل المركبات وتجديد رخص الإقامة للعمالة المنزلية، إلى جانب زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة 10 في المئة.

وتأكيداً لاهتمام ولي الأمر بأحوال المواطنين عامة وذوي الدخول المنخفضة خاصة أمر خادم الحرمين الشريفين بتقديم مساعدات عينية لجميع المتضررين من موجة البرد التي مرت بها بعض مناطق المملكة في شتاء عام 1429هـ.

وقد وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - بصرف مساعدة مقطوعة عاجلة تبلغ حوالي ستمائة وأربعة وخمسين مليون ريال لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي لتأمين كسوة شتوية تعينهم على مواجهة موجة البرد القارص.

ولمساعدة الأسر المحتاجة على تلبية مستلزماتها الطارئة خلال شهر رمضان المبارك أمر -حفظه الله- في 30 شعبان 1429هـ بصرف مبلغ مليار ومائة وخمسين مليون ريال لجميع الأسر التي يشملها الضمان الاجتماعي في المملكة.

واستمراراً لعنايته بشؤون مواطنيه ومنهم المعوقون والمحتاجون أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -رعاه الله- في شهر رمضان 1429هـ أمراً بزيادة مقدار الإعانة المالية المخصصة لجميع فئات المعوقين المسجلين على قوائم وزارة الشؤون الاجتماعية بما نسبته 100% وذلك لمساعدة المعوقين على تلبية لوازمهم، وتحقيق متطلباتهم، وسد احتياجاتهم المرتبطة بإعاقاتهم، وذلك بمبلغ إضافي (سنوي) مقداره مليار وواحد وأربعون مليون ريال، ليصبح إجمالي ما سوف يخصص سنويا لبند الإعانات المالية للمعوقين المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية مليارين واثنين وثمانين مليون ريال.

وأصدر خادم الحرمين الشريفين في رمضان 1430هـ أمراً عاجلاً بصرف مساعدة قدرها مليار ومئة وستة وستون مليون ريال لجميع الأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة لمساعدتها على تلبية مستلزماتها الطارئة في شهر رمضان، وكذلك مستلزمات عيد الفطر المبارك.

كما أصدر -حفظه الله- في رمضان 1431هـ أمراً عاجلاً بصرف مساعدة مقدارها (مليار ومئة وتسعة عشر مليون وخمسة آلاف ريال) لجميع الأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة، وذلك لمساعدة هذه الأسر المحتاجة على تلبية مستلزماتها الطارئة في هذا الشهر الكريم، وكذلك مستلزمات عيد الفطر المبارك.

ويوافق يوم الأحد القادم السادس والعشرون من شهر جمادى الآخرة لعام 1432 هـ ذكرى مرور ستة أعوام على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية.

فقد شهدت المملكة منذ مبايعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في 26-6-1426هـ المزيد من المنجزات التنموية العملاقة على امتداد مساحاتها الشاسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة لتشكل في مجملها إنجازات جليلة تميزت بالشمولية والتكامل في بناء الوطن وتنميته مما يضعها في رقم جديد في خارطة دول العالم المتقدمة.

وانسم عهد خادم الحرمين الشريفين بسمات حضارية رائدة جسدت ما اتصف به -رعاه الله- من صفات متميزة، ومن أبرز المنجزات التنموية التي تحققت في عهده على امتداد أنحاء الوطن، القرارات التي اتخذها في سبل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ودعم المخصصات للقطاعات الخدمية، إضافة إلى دوره الرائد في خدمة القضايا الإسلامية والعربية، وإرساء دعائم العمل السياسي الخليجي والإسلامي والعربية والدولي، وصياغة تصوراته والتخطيط لمستقبله، ودوره في تأسيس الحوار العالمي بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات المعتبرة.

وشهد القطاع الصناعي جانباً من الاهتمام والرعاية من خادم الحرمين الشريفين حيث أسس وافتتح -أيده الله- مشروعات عملاقة مما ضاعف حجم الاستثمارات في المدينتين الصناعيتين الجبيل وينبع ليبلغ (676) مليار ريال، وبلغ عدد المجمعات الصناعية فيهما (42) مجمعاً صناعياً أساسياً فضلاً عن أكثر من (400) مصنع ما بين صناعات متوسطة وخفيفة، وزاد حجم الإنتاج على (106) ملايين طن سنوياً، ومن المتوقع أن ترتفع الاستثمارات والمجمعات الصناعية وبالتالي الإنتاج لأكثر من ذلك بعد الانتهاء من المراحل المتبقية في المشروعين العملاقين (الجبيل2) و(ينبع2).

كما تم إنشاء مدينتين صناعيتين إحداهما في رأس الزور والثانية في رابغ وتقديم القروض الصناعية للمستثمرين من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودية، التي بلغت حتى نهاية عام 1430هـ (3131) قرضاً صناعياً بقيمة إجمالية بلغت نحو 81 مليار ريال قدمت للمساهمة في أنشاء 2216 مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة.

ويجري العمل حالياً على تبني استراتيجية وطنية للصناعة لتعزيز القدرات التنافسية الصناعية السعودية، وزيادة ارتباطاتها التكاملية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحفيز الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية، والتوسع في توفير التجهيزات والخدمات اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية في جميع مناطق المملكة.

وتجسيداً لاهتمامه أيده الله بمسيرة التعليم خصصت في عهده -حفظه الله- أكبر ميزانيات في تاريخ المملكة للتعليم، ووصل عدد الجامعات الحكومية إلى 25 جامعة تضم 500 كلية تتوزع على 76 مدينة ومحافظة، بالإضافة إلى ثماني جامعات أهلية، وعشرات الكليات، ووصلت نسبة المقبولين من خريجي الثانوية العامة في عهده إلى 92%، وفتح الابتعاث الخارجي بدعم سخي من لدنه -أيده الله- ليصل عدد المبتعثين إلى نحو 120 ألف طالب وطالبة، يدرسون في أكثر من 34 بلداً حول العالم، وفتح المجال للابتعاث الداخلي لتتولى الدولة الإنفاق على 50% من عدد الطلبة المقبولين في الجامعات والكليات الأهلية.

وافتتح في الرابع من شوال 1430هـ جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في ثول ليعلن نُزاسا جديدا يحمل لواء العلم والمعرفة ومشعل الريادة لينير دربا جديدا واعدا للأجيال في ظل منجز وطني ودولي، يواكب التغيرات العالمية في مسارات التعليم الحديث من خلال تأسيس الجامعات البحثية.

كما رعى خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في 12 جمادى الآخرة 1432 هـ حفل افتتاح المدينة الجامعية للأميرة نورة بنت عبدالرحمن على أرض تبلغ إجمالي مساحتها 8 ملايين م2، مساحات البناء المنفذة منها أكثر من 3 ملايين م2 تقريبا، وبتكلفة إجمالية تزيد عن عشرين مليار ريال، وتستوعب نحو 60 ألف طالبة كأول جامعة مخصصة للبنات تشتمل على أحدث المرافق العلمية والتعليمية والبحثية.

وامتداداً للعناية بالعلم وأهله وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على أبنائه المبتعثين وتلمساً لاحتياجاتهم وجّه في الخامس من جمادى الآخرة 1431هـ بإلحاق الطلاب والطالبات الدارسين حالياً والمنتظمين بدراستهم على حسابهم الخاص في المعاهد والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا بعضوية البعثة.

كما صدر أمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز في 8 ذي الحجة 1431هـ بالموافقة على إلحاق جميع الدارسين على حسابهم الخاص الذين أنهوا دراسة مرحلة اللغة الإنجليزية وبدأوا الدراسة الأكاديمية في الجامعات البريطانية الموصى بها بعضوية البعثة.

كما صدرت توجيهاته -حفظه الله- في ربيع الأول 1432هـ بضم كافة الطلبة والطالبات الذين يدرسون خارج للمملكة على حسابهم الخاص إلى برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وفق شروط وضوابط البرنامج، وصرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي الحكومي.

وقد أتاح برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الفرصة لأكثر من 120 ألف مبتعث ومبتعثة للتلقي الدراسة واكتساب المعارف والمهارات وتحقيق الامتداد الثقافي بين المملكة والحضارات الأخرى في أكثر من 25 دولة حول العالم.

وكان مسك ختام العام الماضي من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية ما صدرت به ميزانية الدولة للعام المالي الجديد 1432-1433هـ التي بلغت 580 مليار ريال بزيادة قدرها 40 مليار ريال عن الميزانية السابقة، لتسجل في عهده -حفظه الله- أكبر ميزانية تنموية تشهدها المملكة رغم الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم، بما تضمنته من بنود مخصصة لجميع أوجه التنمية في المملكة من تعليمية وصحية واجتماعية وغيرها في جوانب الإزهار.

وفي شهر شعبان 1431هـ أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين خطة التنمية التاسعة التي تغطي الفترة 31- 1432 - 35-1436هـ (2010 - 2014م).

ووجّه خادم الحرمين الشريفين جميع أجهزة الدولة بالحرص الشديد على تنفيذ برامجها ومشروعاتها وتحقيق أهدافها في مددها الزمنية المحددة، وإعطاء ذلك أولوية قصوى لما له من تأثير مباشر على رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياتهم، خاصة في ضوء ما رُصد لها من إنفاق تنموي طموح، بلغ (1444) بليون ريال، تجاوز بنسبة (67%) ما رُصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة، وخصص النصيب الأكبر من هذا الإنفاق لقطاع تنمية الموارد البشرية التي تشمل مختلف قطاعات التعليم والتدريب، وقطاع التنمية الاجتماعية والصحة.

إضافة إلى ما رصد لقطاعات الخدمات البلدية، والإسكان، والثقافة، والنقل والاتصالات، وقطاعات أخرى.

وحول النمو الاقتصادي المحلي كان من أبرز مؤشراته ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في خمس السنوات الماضية بنسبة 39 % ونمو القطاع الخاص بنسبة 38.7 %، والقطاع الحكومي بنسبة 49.8 % فيما بلغ المنصرف الفعلي في الميزانية العامة للدولة خلال النصف الثاني من العقد الماضي نحو 2603 مليار ريال مقارنة بنحو 2000م مليار ريال لكامل العقدين السابقين.

أما في المجال السياسي فقد حافظت المملكة على منهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي حيث تعمل المملكة على خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة.

وفي شأن الأمن الداخلي واصلت حكومة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود جهودها لترسيخ الأمن، ومن أبرز الجهود في ذلك ما تقوم به الأجهزة الأمنية من نشاط ملحوظ في التصدي لذوي الفكر الضال والفئة المنحرفة من الإرهابيين، وتشهد الساحة الأمنية - ولله

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 14121 رقم الصفحة: 18 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 4

الحمد - نجاحات متتالية وتحركات استباقية، لإفشال كل المخططات الإرهابية واستئصال شأفة الفئة المنحرفة، وتجفيف منابع الإرهاب.

وتابع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عنايته واهتمامه الخاص بضيوف الرحمن واستكمال مختلف المشروعات التي تسهل وتيسر على قاصدي البيت الحرام أداء مناسكهم والقضاء على مشاكل الازدحام حول جسر الجمرات والساحات المحيطة بها، بالإضافة إلى ما تضمنته المشروعات من استكمال امتداد الأنفاق والنقاطعات والجسور التي ستؤدي بمشية الله إلى تسهيل حركة المرور من مشعر منى وإليه.

وفي المجال الاقتصادي أثمرت التوجيهات السامية نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل وتكثيف الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في البلاد وإطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية بالتعاون بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة عن حصول المملكة العربية السعودية على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديراً للخطوات المتسارعة التي اتخذتها مؤخراً في مجال الإصلاح الاقتصادي، ودخول المملكة ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية انعكست بصورة إيجابية على تصنيفها في تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي حيث صنفت المملكة عام 2010م في المركز الثامن بين مئة وثلاث وثمانين دولة تصنف أفضل بيئة استثمارية في العالم.

وبلغ مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى المملكة في العام 2009م 133 مليار ريال، وارتفع بذلك إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة إلى 552 مليار ريال بنهاية عام 2009م طبقا للتقارير الصادرة عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وتتويجاً للسياسة المالية والنقدية الحكيمة التي انتهجتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، أكدت مؤسسة التصنيف العالمية (فيتش) متانة الاقتصاد والقوة المالية للمملكة العربية السعودية وحسن إدارتها لاستثماراتها الخارجية واحتياطياتها من النقد الأجنبي، والإشراف المنضبط على القطاع البنكي.

ففي بيان أصدرته المؤسسة في شهر محرم من عام 1431هـ أكدت احتفاظ المملكة بدرجة التميز (A-) في التصنيف الائتماني العالمي.

وفي هذا السياق قال خادم الحرمين الشريفين في كلمته لدى افتتاحه أعمال السنة الرابعة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى في 7 ربيع الأول 1429هـ الموافق 15 مارس 2008م (في المجال الاقتصادي عملنا على تحسين مشاريع البنية الأساسية القائمة وتطويرها، كما تم اعتماد مشاريع جديدة في القطاعات المختلفة وبشكل يحقق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، إذ تم تخصيص (256) مليار ريال في ميزانية العام الحالي 1432-1433هـ للإنفاق على المشاريع الجديدة والقائمة، وسنسهم هذه المشاريع - بعون الله وتوفيقه - في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل).

كما صدر أمر ملكي في 20 ربيع الآخر 1432هـ بإنشاء وزارة للإسكان تتولى المسؤولية المباشرة عن كل ما يتعلق بأراضي الإسكان في مختلف مناطق المملكة، وأمر الملك المفدى بتخصيص أكثر من 250 مليار ريال لبناء مساكن وأيضا بدعم صندوق التنمية العقارية أكثر من مرة ورفع مبلغ إقراض الصندوق إلى نصف مليون ريال بهدف راحة واستقرار المواطنين.

وفي السادس من الشهر الجاري اعتمد خادم الحرمين الشريفين التصاميم الأولية لوحدات مشروعات الإسكان التي أمر -أيده الله- بإنشائها في جميع مناطق المملكة والبالغ عددها 500.000 وحدة سكنية.

وللارتقاء بالخدمات الصحية في المملكة تم إقرار إستراتيجية الرعاية الصحية، واعتماد الكادر الصحي للعاملين في القطاع الصحي لكافة المستشفيات والمؤسسات الحكومية.

وبالاهتمام بالتوظيف وافق مجلس الوزراء في شهر شعبان 1430 على استراتيجية التوظيف السعودية ومن أهدافها العامة التوظيف الكامل لقوة العمل الوطنية وزيادة مستديمة في مساهمة الموارد البشرية الوطنية والارتقاء بإنتاجية العمل الوطني ليضاهي نظيره في الاقتصاديات المتقدمة.

كذلك وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين في شهر جمادى الأولى 1431هـ على إحداث 12600 وظيفة إدارية بالمرتبة الرابعة لمصلحة وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات) لتعين من يرغبن في العمل من خريجات معاهد المعلمات الثانوية اللاتي لم يتعين بعد.

وعطفاً على كل ذلك حظي قطاع التراث والثقافة في المملكة بنصيبه من اهتمام خادم الحرمين الشريفين، إذ صدرت في شهر ربيع الأول 1431هـ موافقته -حفظه الله- على تبني جائزة عالمية للباحثين والمهتمين بمجال التراث والثقافة يكون اسمها «جائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للتراث والثقافة» وذلك لتشجيع الباحثين والمهتمين بهذين الجانبين المهمين في المكون الإنساني، وامتداداً لسلسلة من أعماله الجليلة - أيده الله- لمد جسور التواصل عبر الثقافات والحضارات، وتأكيد الاعتزاز بالتراث والثقافة والحضارة الإسلامية التي أسهمت -ولا تزال- في الحضارة البشرية.

ولنشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم والتعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد على حماية هذه الحقوق صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين في شهر ذي القعدة 1430هـ على برنامج حقوق الإنسان.

ومثل انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لدورتين متتاليتين إقرارا صريحاً بما تحظى به حقوق الإنسان في المملكة من اهتمام القيادة الرشيدة، وتقديراً دولياً لجهود ومبادرات خادم الحرمين الشريفين في حماية هذه الحقوق.

كما مثل صدور الموافقة السامية الكريمة على نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص وعلى إستراتيجية نشر ثقافة حقوق الإنسان، إضافتين كبيرتين لما تقدمه الدولة من أجل إرساء هذه الحقوق وانسم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بسمات حضارية رائدة جسدت ما اتصف به -رعاه الله- من صفات متميزة، أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنساني أجمع في كل شأن وفي كل بقعة داخل الوطن وخارجه، إضافة إلى حرصه الدائم على سن الأنظمة وبناء دولة المؤسسات والعلوماتية في شتى المجالات مع توسع في التطبيقات.

وفيما يخص أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية.. أقر مجلس الوزراء في التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر 1429هـ ترتيبات طويلة وقصيرة المدى، لتحقيق الأمن الغذائي للمملكة، وتوفير السلع الغذائية الأساسية والضرورية للمواطنين والمقيمين، وتخفيف العبء الذي يتحمله المواطن جراء الارتفاع الكبير في أسعار المواد التموينية والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية، وضمان تأمين حاجات البلاد من السلع دون تذبذب أو اختفاء البعض منها.

وسخرت حكومة خادم الحرمين الشريفين ما تحقق من فائض إيرادات الميزانية في السنوات الأخيرة لتخفيض الدين العام حيث انخفض من (660) بليون ريال عام 1423-1424هـ يمثل ما نسبته 82 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 167 بليون ريال عام 1430-1431هـ يمثل نسبة 10.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2010م.

وتم اعتماد عدد من البرامج والمشاريع التنموية إضافة لما هو وارد في الخطة الخمسية التاسعة وفي ميزانية الدولة وشملت هذه البرامج والمشاريع مشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة وتحسين البنية التحتية والرعاية الصحية الأولية والتعليم العام والعالي والفني والإسكان الشعبي ورفع رؤوس أموال بعض صناديق التنمية.. كما تم تعزيز احتياطيات الدولة.

وحظي قطاع البحث العلمي بنصيب وافر من الدعم والمساندة في وقت تشهد المملكة نهضة شاملة في مختلف المجالات.

وتعد تقنية النانو فتحاً علمياً جديداً تنتظره البشرية بالكثير من الترقب والآمال العريضة في استثمار هذه التقنية في الكثير من المجالات العلمية والاقتصادية المهمة التي تتصل اتصالاً مباشراً بحياة الإنسان الذي تتعقد احتياجاته الحياتية وتتزايد بحكم التطور الحضاري الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

ولأهمية هذه التقنية والطفرة التي ستحققها للعالم خلال القرن الحادي والعشرين تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في شهر ذي القعدة 1427هـ بمبلغ ستة وثلاثين مليون ريال من حسابه الخاص لتمويل استكمال التجهيزات الأساسية لمعامل متخصصة في مجال التقنية متناهية الصغر المعروفة بتقنية (النانو) في ثلاث جامعات هي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وينصيب اثني عشر مليون ريال لكل جامعة.

وفي شهر جمادى الأولى 1431هـ صدر أمر خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بإنشاء مدينة علمية تسمى (مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة) تهدف للإسهام في التنمية المستدامة في المملكة باستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة في الأغراض السلمية وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في المملكة وتقوم المدينة بدعم ورعاية نشاطات البحث والتطوير العلمي وتوطين التقنية في مجالات اختصاصاتها.

وفي إطار الأعمال الإنسانية للمملكة العربية السعودية يحرص الملك عبدالله بن عبدالعزيز رعاه الله على أن تكون المملكة سباقة في مد يد العون لنجدة أشقائها في كل القارات في أوقات الكوارث التي تلم بهم.

وكان المشروع الضخم والفريد من نوعه لتطوير الجسر ومنطقة الجمرات الأهم والأبرز في منظومة الأمن والسلامة لحجاج بيت الله الحرام بمشعر منى بتكلفة نحو أربعة مليارات ريال.

حيث دشن خادم الحرمين الشريفين المرحلة الأولى من تطوير جسر ومنطقة الجمرات في اليوم التاسع من شهر ذي الحجة عام 1427هـ وتم الانتهاء من أعمال الجسر في حج عام 1430هـ.

ويتكون جسر الجمرات الجديد من أربعة أدوار إضافة إلى الدور الأرضي والسفلي تحت مستوى الأرض ويشغل حجم جسر الجمرات حوالي كيلو متر واحد.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية لرمي الجمرات في كل مستويات الجسر حوالي 5 ملايين حاج في اليوم الواحد.

كما صدرت في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة 1428هـ موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تنفيذ مشروع لتوسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام.. وستكون مجمل المساحة المضافة إلى ساحات المسجد الحرام بعد تنفيذ مشروع التوسعة